

أ.بوضياف سميرة

(جامعة قسنطينة 02)

الملخص

Résumé :

L'objectif de cette étude est de relever quelques objectifs de la politique d'enseignement en Algérie, durant la période coloniale, en général et de la politique de la formation des enseignants en particulier ;en mettant en relief les principaux aspects de la formation des étudiants indigènes au sein de l'école de Bouzéréa ;l'école la plus ancienne du colonialisme et qui a même continué de former après l'indépendance.

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على بعض أهداف السياسة التعليمية بالجزائر خلال الفترة الاستعمارية بشكل عام، و السياسة الاستعمارية المنتهجة في تكوين المعلمين والأساتذة بشكل خاص، وذلك من خلال إبراز أهم جوانب تكوين الطلبة الأهالي داخل المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة، باعتبارها من أقدم المدارس التي ظهرت في الحقبة الاستعمارية والتي بقيت تواصل مهمتها في التكوين حتى بعد الاستقلال.

منذ احتلال فرنسا للجزائر، عملت السلطات الفرنسية على إقامة منظومة تربوية بديلة عن المنظومة التربوية التي كانت موجودة من قبل، لكنها اتبعت سياسة التفريق بين أبناء الأهالي les indigènes وبين أبناء الأوربيين.

"فالمدارس المفتوحة للأهالي تتلخص مهمتها في تكوين المساعدين الذين يحتاج إليهم الاستعمار، بينما كانت مدارس الأوربيين نسخة مطابقة للنموذج الأصلي". (وزارة التربية الوطنية، 2006، ص.6)

وعلى ذكر عبارة "أهلي" Indigène، لا بأس أن نبين بعضا من المعاني والدلالات التي تحملها هذه الكلمة وانعكاساتها السلبية على شخصية الجزائريين. فعبارة أهلي، تعني أنه مستعمر، فخلال 1830، انطبقت التسمية على المجتمع المحتل، حين دعا البرلمانيون الفرنسيين إلى استعمار الجزائر. يطلق على بقية الأهالي اسم خاضعين أو أوفياء، وأهالي متمردين أو عصيان أهلي أيضا.

(Gallissot. R, 2009, p.18)

فالمستعمر الفرنسي هو من أطلق تسمية الأهالي على الجزائريين، فليس هناك إذن من يؤكد بأن هذه التسمية كانت لصيقة بالجزائريين من قبل (أي قبل الحقبة الاستعمارية).

إن الأهلي البدائي هو "همجي"، لكنه ضروري للاستعمار على اعتبار أنه يمثل اليد العاملة. فلقد شدد مارسيي Mercier.E على أنه كان يوجد بالجزائر صنفين من المواطنين: "مواطنين فرنسيين" و "أفراد فرنسيين"، فأما المواطنين الفرنسيين (أو المستوطنين) فهم يتمتعون بكل الحقوق، وأما الأفراد الفرنسيين (أو المستعمرين) فعليهم أن يتوافقوا مع كل الواجبات، لأن قانون الأهالي سلبهم - بلا قيد ولا شرط - كل ما ينتفعون به، ولكن سلبهم أيضا حقوقهم وحريتهم.

(KOUADRIA.A, 2009, p.p101.105)

إن كلمة أهلي، تحمل قيمة سلبية نادرا ما يتم تناولها في القواميس (...)، فأهلي هو بكل بساطة الشخص الذي ينتمي إلى مجموعة من السكان كانت تقييم في بلد قبل أن يتم احتلاله. يتعلق الأمر في هذا السياق ب: "العربي"، "القبائلي" وغيره ويتضمن كل الأنماط الرتبية المرتبطة بهذه الجماعات العرقية (...)، فكلمة أهلي أصبحت تحمل صورة سلبية من خلال ما تم إسناده لمختلف الأعراق التي ظهرت في الجزائر من سمات سلبية والتي يبدو وكأنها صيغت من الكتابات الاستعمارية.

(Guidoum. L, 2009, p.63)

فبشهادة الفرنسيين أنفسهم تظهر جليا سياسة التمييز العنصري التي كانت تنتهجها فرنسا للتفريق بين المستوطنين والجزائريين الذين يتم استغلالهم لخدمة مصالحها، على الرغم من أنهم كانوا ينعتون بعدة صفات سلبية كالهمجية والتي ترمز إلى الوحشية والعنف وغيرها، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الاستعمار الفكري الفرنسي والذي يعد أصعب حتى من الاستعمار العسكري.

ومن أجل التقليل من العداوة التي يكنها الجزائريون اتجاه الغزو الاستعماري، قام الجنود الفرنسيون بتهديم المؤسسات الموجودة في الجزائر، ذات طابع تربوي أو مدرسي وذلك بصفة جزئية أو كلية، حيث كتب فوفل Fauvelle يقول: "أقل ما يتعلم العرب، أقل ما يكونوا متعصبين، ويسهل توجيههم".

(KOUADRIA.A, 2009, p.5)

فالتعليم الذي كان موجهًا للأهالي هو أساسا كان بسيطا، حيث يقتصر على المبادئ الأولية للغة الفرنسية، فالهدف من تعليم هؤلاء -حسب فوفل- ليس التعليم بمعناه الحقيقي والكامل، بل من أجل التقليل من تعصبهم لدينهم وللغتهم ولثقافتهم.

"لقد كانت للمحتلين قناعة بأن المدرسة هي المنفذ الذي عن طريقه يتسللون إلى عقول الجزائريين وقلوبهم... ويتجلى ذلك في العديد من تصريحات وتقارير

العسكريين الذين تداولوا على السلطة في بداية الاحتلال ومنهم الدوق (دو روفيقو) الذي صرح سنة 1832 قائلا: "أرى أن نشر لغتنا هي الوسيلة الأكثر فعالية لفرض هيمنتنا في هذا البلد" وقال في مناسبة أخرى "إن المعجزة الحقيقية التي علينا أن نضعها هي أن نحل اللغة الفرنسية شيئا فشيئا محل العربية، بحيث يتمكن عن طريق هذا الإجراء من نشر لغتنا بين الأهالي، خاصة إذا أقيمت الأجيال الجديدة جماعات على التعلم في مدارسنا"، وهذا أيضا رأي الدوق (دومال) الذي أولى عناية خاصة لهذا الموضوع وجاء في تقريره الشامل الذي رفعه إلى الحكومة الفرنسية سنة 1885، عن وضعية التعليم، ما خلاصته بالنسبة لمستقبل المستعمرة: "إننا في هذه المؤسسة (المدرسة) سنكون فرنسي المستقبل (يقصد الجزائريين). (أحمد منور، 2004، ص.330)

من هنا تتضح السياسة الفرنسية الحقيقية وهي محاربة اللغة العربية وإحلال اللغة الفرنسية محلها، فعبارة "فرنسي المستقبل" تخفي ورائها دلالات كبيرة، جزائري الأصل يحمل أفكارا فرنسية، يحرص على المصالح الفرنسية، وقبل كل شيء تسهل السيطرة عليه، لكن في المقابل، لا يتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسي.

لكن المستعمرين بالرغم من اقتناعهم بأن التعليم هو طريقهم إلى قلوب الجزائريين وعقولهم، إلا أنهم لم يكونوا في يوم من الأيام جادين في نشر التعليم على نطاق واسع يسمح للجزائريين بالتخلص حقا من الجهل، والتفتح على الحضارة الأوروبية الحديثة، لأن ذلك سيكون -لو نفذوه فعلا- مناقضا لمصالحهم... لقد كانت السياسة التعليمية الاستعمارية في جميع مراحل الاحتلال محكومة بأهداف محددة حتى وإن لم تكن دائما معلنة. (أحمد منور، 2004، ص.334-335)

حيث يقول الأستاذ الدكتور علي قوادرية في هذا الصدد: يجب أن نسجل بأنه قبل صدور القوانين التي جاء بها جول فيري J. Ferry لسنة 1881 وسنة 1892، لم يكن

تعليم الأهالي واردا في البرنامج الاستعماري، بل على العكس من ذلك، كان هناك برنامجا لتهديم كل المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي والتربوي.

(KOUADRIA.A, 2009, p.6)

فلو تأملنا قليلا في تاريخ صدور أول قانون لتعليم الأهالي (قانون جول فيري 1881) سنخلص بالتأكيد إلى نتيجة مفادها أن فرنسا انتظرت مدة نصف قرن من الزمن حتى تعلن عن تعليم الأهالي، وهي مدة ليست بالهينة، وهذا ما يؤكد مرة أخرى عن نيتها الحقيقية اتجاه تعليم الجزائريين.

لقد شرعت فرنسا في تطبيق مبدأ الفرنسة على الأهالي والسكان الجزائريين، فتصدت للغة العربية وعملت على محاربتها باعتبارها منافسا للغة الفرنسية. فكانت الإدارة الفرنسية تمنعها عن الأهالي من جهة وتقدم اللغة الفرنسية كبديل لها من جهة أخرى حتى تضع الجزائريين في موقف الاختيار، بين الفرنسة أو الجهل وقد فضل العديد منهم أن يبقى أبنائهم أميين على أن يرسلوا بهم إلى المدارس الفرنسية. وكان رد فعل الإدارة الفرنسية هو القضاء على المراكز الثقافية وعلى اللغة العربية عن طريق غلق المدارس الرسمية والمعاهد والزوايا. (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2005، ص.111)

إن العقبة التي كانت تقف وراء تنفيذ السياسة التعليمية الاستعمارية هي وجود المعاهد والزوايا في المدن كما القرى، ولذلك أول ما بدأت به فرنسا هو القضاء على هذه المؤسسات ذات الطابع الديني والتي كان لها الدور الكبير ليس في التعليم فقط، بل في الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية والثقافة الوطنية.

إن الذي جعل التعليم الخاص بالجزائريين فرنسيا 100% في المرحلة الابتدائية وفرنسيا 99% في المرحلتين الثانوية والعالية لم يكن يهدف من وراء ذلك إلى تثقيف الجزائريين ورفع مستواهم العلمي والحضاري أبدا، بل كان همه الأكبر هو صهرهم

في البوتقة الفرنسية وفرض الفرنسية والاندماج والتجنيس عليهم. وقد جعل من المدرسة وسيلة مثالية لتجريد الشعب الجزائري من شخصيته العربية الإسلامية تدريجيا أفضل مما لو استعمل معه القوة والضغط. (وزارة التربية الوطنية، 2006، ص.115)

حتى وإن كانت هناك شعارات تنادي بما يسمى بالإدماج، فهذا يتنافى مع المعنى الحقيقي الذي تحمله العبارة من حيث حصول الجزائريين على نفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون وهذا الأمر غير موجود أساسا، لا في القوانين ولا في أرض الواقع، بل سياسة المستعمر الحقيقية تكمن في استغلال الشعب الجزائري والسيطرة عليه.

لقد عرف الفرنسيون أن تعليم لغتهم لأبناء الجزائريين هو السبيل السهل للسيطرة عليهم، لهذا دعا الكثير من عسكريهم ومدنيهم إلى الاهتمام بتعليم الأهالي اللغة الفرنسية، ومن أشهر هؤلاء نجد الجنرال "بيجو" الذي كان يرفع شعار: السيف والمحراث والقلم، وكان الدوق "دومال" هو أيضا من المطالبين بهذا، حيث يقول: "إن فتح مدرسة في وسط الأهالي يعد أفضل من فيلق عسكري لتهدة البلاد". لهذا قاموا بفتح مدارس لتعليم اللغة الفرنسية بهدف القضاء على ما يسمونه بالتعصب الديني، وغرس الوطنية في أذهان الناشئة. (عبد القادر خليف، 2004، ص.316)

فالهدف من تعليم اللغة الفرنسية هو أن يتشبع أبناء الأهالي بالثقافة الفرنسية، وتصبح هذه الأخيرة كمرجعية أساسية يقتدون بها بدل الثقافة واللغة العربيتين.

لقد ظهرت أنواع عديدة من المدارس، لكنها فشلت في أداء المهام التي كانت تطمح إليها والتي تعكس غياب سياسة حقيقية في تعليم الجزائريين، "وعلى هذا الأساس فقد أنشئت السلطات الاستعمارية في الأول ما أطلق عليه اسم المدارس الموريسكية الفرنسية، ثم المدارس العربية الفرنسية، والمدارس البلدية المختلطة وكذلك

مدارس المعلمين وغيرها. وكانت دائما تستجيب لحاجات محددة ومحدودة، فقد كان الغرض في النوع الأول هو إدخال اللغة الفرنسية إلى المدارس القرآنية، وكان الغرض في النوع الثاني هو تكوين نخبة من المتعلمين يحتاج إليها الفرنسيون في تعاملهم مع الجزائريين، كموظفين في القضاء الإسلامي، وفي الترجمة العسكرية وفي مجال العدالة، وحتى في التدريس باللغة العربية، وفي جميع الأحوال، فقد كان الغرض هو تكوين نخبة تكون واسطة بين الإدارة وبين الأهالي (...). وبناء عليه لم تكن هناك أبدا نية في يوم من الأيام لتعميم التعليم حتى ولو كان بلغة المعمرين، لأن ذلك سيجعل الجزائريين يتخلصون من شبح الجهل ويدفعهم إلى المطالبة بحقوقهم المهضومة". (أحمد منور، 2004، ص.336)

وعلى ذكر المدارس العربية الفرنسية، فقد تم تفويض تسييرها إلى ضباط المكاتب العربية بالجزائر، في حين أن المدارس المخصصة لتعليم أبناء المستوطنين فقد كانت تابعة لوزارة التربية بباريس. (Benoune. M, 2000, p.150)

من هنا تظهر جليا السياسة التي كانت تنتهجها السلطات الاستعمارية في تعليم أطفال الأهالي مقارنة مع أطفال المستوطنين وهي مبنية على مبدأ التمييز بين الطرفين.

إن تعليم أبناء الجزائر ذكورا وإناثا طول فترة الاحتلال ظل يتأرجح بين القبول والرفض وهذا يعود إلى عاملين:

العامل الأول: وطني، ويتمثل في عدم رضا الجزائريين عن التعليم الذي كانت فرنسا توفره لأبنائهم في المدارس الفرنسية القليلة التي أنشأتها لتعليمهم لأنه تعليم خال من اللغة العربية والدين الإسلامي والتاريخ العربي الإسلامي للجزائر، وإلى كل ما يربط الجزائر بالعالمين العربي والإسلامي بصلة، وبذلك فهو أجنبي في فلسفته

وأهدافه ومناهجه ولغته، وهذه الأمور كلها تتعارض مع مقومات الشخصية العربية الإسلامية للشعب الجزائري ولذلك وقف الجزائريون موقفا حذرا منذ البداية.

العامل الثاني: استعماري، وهو يعود إلى خوف فرنسا من خطر نشر التعليم على نطاق واسع بين الجزائريين على وجودها في الجزائر، حيث يمكن السيطرة على الشعب الجاهل بسهولة ويسر، وتسخيره في خدمة الاستعمار وأهدافه بخلاف الشعب المتعلم. (وزارة التربية الوطنية، 2006، ص. 133)

فمن بين أهم وظائف المدرسة الفرنسية تلك التي تركز على خلق مجموعة من الوسطاء بين المجتمع المستعمر والمجتمع الجزائري.

(Collonna. F, 1975, p.10)

وتعتبر مدارس تكوين المعلمين إحدى الفضاءات التي يتم فيها خلق هذا النوع من الوسطاء الذين تحدثت عنهم فاني كولونا وهم طبعا من أبناء الأهالي، حيث أن الوقائع التاريخية تشير إلى أن أول مدرسة ظهرت في الجزائر أثناء تلك الحقبة الزمنية لتكوين المعلمين تمت بمقتضى المرسوم الإمبراطوري المنشور في 4 مارس 1865 التي عرفت بمدرسة بوزريعة. (مصمودي زين الدين، 1999/1998، ص. 45)

لقد كان التكوين في هذه المدرسة لصالح أبناء الأوروبيين ولم يتسنى لأبناء الأهالي الاستفادة من هذا التكوين حتى سنة 1883 بعد أن تم فتح فرع خاص بتكوين المعلمين الجزائريين بدار المعلمين ببوزريعة أو ما يطلق عليه باللغة الأجنبية

Le cours normal de l'enseignement des indigènes

بالنسبة لمدرسة بوزريعة، فلقد عرفت الصيرورة التاريخية فيما يخص عدد الطلبة الجزائريين المسجلين تغيرات، حيث ظهرت هذه المدرسة بشكل عملي منذ 1865 وعرفت تسجيل ثلاث جزائريين مقابل ثلاثين فرنسي وانخفض هذا الرقم رغم محدوديته في سنة 1866 و1867، حيث عرفت كل سنة تسجيل جزائري واحد

واثنان في سنة 1868. ويفسر الباحث بوزيدة سبب انخفاض الطلبة الجزائريين المزاويلين للدراسة في بوزريعة إلى طبيعة المسابقة المتبعة لانتقاء الناجحين من المترشحين والتي كانت في صالح الفرنسيين لاعتبارات عديدة. (مصمودي زين الدين، 1999/1998، ص.46)

إن المسابقة المتبعة لانتقاء الناجحين من المترشحين قد تكون السبب المباشر في انخفاض عدد الطلبة، وإنما هناك أسباب أخرى غير مباشرة، منها الثورات التي اندلعت في العديد من المناطق، وانتقاما لسكان هذه المناطق، قامت فرنسا بجرمان أبنائها من الاستفادة كلية من التعليم، حتى في مدارس تكوين المعلمين.

فلقد تم إحصاء 56 دفعة (أي 993 فرد) للطلبة الجزائريين الذين تكونوا بالمدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة، من سنة 1883 إلى سنة 1939. (Collonna. F, 1975, p.10) إن الإحصائيات المقدمة أعلاه والمتعلقة بالفترة الممتدة بين 1883 و1939، ومن خلال إجراء عملية حسابية بسيطة، تظهر حقيقة سياسة فرنسا التعليمية اتجاه الأهالي -أي الجزائريين- حيث أن المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة كانت خلال 56 سنة (أي 56 دفعة) حوالي 993 طالب، أي أن متوسط عدد الجزائريين للدفعة الواحدة لا يتجاوز 18 طالب، ويعتبر هذا العدد قليل جدا مقارنة بعدد الفرنسيين وحتى الأوروبيين طبعاً.

إن تاريخ الفرع الخاص بتعليم الأهالي ينقسم إلى مرحلتين متميزتين جداً: قبل وبعد انضمامه إلى المدرسة العليا الفرنسية سنة 1924. لقد صمم الفرع "كمؤسسة للأهالي" ما بين 1883 إلى 1924 وقد امتزج في وقت آخر مع المدرسة العليا لبوزريعة (...). وخلال السنوات الأولى من وجوده، فإن وظيفة الفرع الخاص تتمثل في منح المراهقين الأهالي تكوين فرنسي وعادات فرنسية (...). منذ أن تأسس سنة 1883، فقد أظهر الفرع الخاص من خلال نظامه التأديبي والبيداغوجي في نفس

الوقت تشابهات كبيرة مع المدرسة العليا الفرنسية لبوزريعة ،ومجموعة من الاختلافات كانت موجهة بطريقة منظمة (...). هكذا، تم إلحاق الفرع الخاص الذي أنشئ سنة 1883 بالمدرسة العليا لمصطفى باشا، له مقر خاص به في نفس الحيز. ففي سنة 1886 تم تحويل المدرسة العليا فجأة إلى بوزريعة.

حسب ما توضحه النصوص القانونية المتعاقبة، فإن القانون الداخلي — في الحقيقة — هو نفسه بالنسبة للتلاميذ الأوروبيين والتلاميذ الأهالي، بمعنى آخر، فإن الجميع يخضعون إلى نظام تأديبي معروف ليكون أحد الأنظمة الأكثر قسوة والأكثر إكراها في تلك الفترة. (Collonna. F, 1975, p.129)

حسب النصوص القانونية، فإنه لا يوجد اختلاف في القانون الداخلي المتعلق بالتلاميذ الأوروبيين وتلاميذ الأهالي. لكن الواقع لا يعكس ذلك، بمعنى آخر، لا يوجد تشابه في ظروف المعيشة والمسار اليومي بين فئتي التلاميذ.

فبالرغم من الإصلاحات المتتالية، ووجود إرادة مؤكدة في التحرر مبكرا إلا أن النظام الداخلي يبدو بأنه قسري إلى أبعد حد. حيث لم تعرف مدرسة بوزريعة سوى نظامين داخليين، ذلك المتعلق بسنة 1884 والآخر المتعلق بسنة 1921 (...). فالبرنامج اليومي للتلاميذ المعلمين الأهالي في مدرسة بوزريعة بقي نفسه بتفاصيله لسنة 1900 كما في سنة 1929 كما في سنة 1938 حسب ما يوضحه الجدول التالي: (Collonna. F, 1975, p.130)

جدول يبين البرنامج اليومي للتلاميذ المعلمين الأهالي بمدرسة بوزريعة:

التوقيت	النشاطات
5 سا	وقت الاستيقاظ
من 5 سا إلى 5 و 25 د	الغسيل
من 5 سا و 30 د إلى 6 و 50 د	الدراسة
من 6 و 50 د إلى 7 و 15 د	تنظيم المراقد
من 7 و 15 د إلى 7 و 25 د	تناول الفطور
من 7 و 25 د إلى 7 و 50 د	خدمة النظافة
8 سا - 9 سا - 9 و 55 د	الأقسام
من 9 و 55 د إلى 10 و 5 د	وقت الراحة
10 و 5 د - 11 سا - 11 و 55 د	أقسام ودراسة
12 سا	وقت الغذاء
13 سا - 14 سا - 14 و 55 د	أقسام - دراسات واستجابات
14 و 55 د إلى 15 و 5 د	وقت الراحة
من 15 و 5 د إلى 16 سا	أقسام
من 16 سا إلى 17 و 30 د	وقت الراحة
17 و 17 و 15 د	اللمحة
من 17 و 30 د إلى 20 سا	الدراسة
20 سا	وقت العشاء
من 20 و 45 د إلى 21 سا	وقت النوم

من خلال قراءة أولية لمضمون الجدول المبين أعلاه، فإن الطالب المعلم منذ وقت استيقاظه على سا 5 صباحا إلى وقت نومه على سا 21 ليلا، يقضي حوالي 16 سا داخل المدرسة والتي تتوزع بين أوقات الدراسة، أوقات الراحة والأكل، وأوقات خاصة بنظافة المكان، الجسم وحتى المحيط الخارجي، بحيث يتم تخصيص وقت قليل جدا للراحة، وهذا ما يجعل من البرنامج اليومي قاسي ومرهق بحيث لا يستطيع الطالب القيام بأي نشاطات أخرى خارج المدرسة، أو حتى التغيب إلا للضرورة، فالروتين هو الذي يطبع الحياة اليومية للطالب، حتى أن الأيام تكون متشابهة. لكن مع ذلك، فإن هذا البرنامج يحمل العديد من النقاط الإيجابية من حيث احترام الوقت، المواظبة واحترام النظام، من خلال النوم مبكرا وبالتالي الاستيقاظ مبكرا حتى يكون مستعدا لقضاء يوم جديد بكل ما يحمله من مثابرة ونشاط. كذلك تخصيص وقت للدراسة في كل مرة ، فمثلا بين وقت الغسيل ووقت تنظيم المرقد برمج وقت للدراسة قدر بساعة وعشرين دقيقة وهي تعتبر مدة كافية من أجل الغذاء الروحي قد يستغله الطالب في القيام بواجباته أو قراءة الكتب أو غير ذلك.

وقد تزامنت فترة فتح الفرع الخاص (أي 1883) بإصدار قرارين آخرين للسلطات الفرنسية يتمثلان في: غلق المدارس العربية الفرنسية بصفة نهائية، وكذا إجبارية التعليم العمومي والحاجي للتلاميذ الجزائريين.

ليس وحده فقط التنظيم المادي الجيد للمؤسسات والذي تشير إليه في الغالب مختلف القوانين، ولكن خاصة التكوين المعنوي للمعلمين، حسب ما يوضحه المنشور الوزاري لسنة 1884، يتعلق الأمر بإعداد معلمين من الأهالي عن طريق نظام صارم، محكم وجبري خاص بالمدارس العليا، من خلال إستدخال نظام للحياة، عدد معين من قواعد الأمر، الاستقامة، الامتثال الخاص بالعقل كما الجسم (...). هناك الكثير من المدرسين يتذكرون "العادات المتعلقة بالأمر" والتي اكتسبها من الفرع

الخاص. بالنسبة للأغلبية منهم، من هنا كانت التجربة الأولى مباشرة مع الثقافة الغربية، أي في نفس الوقت الذي تقوم فيه المؤسسة بتعليمهم هذه الثقافة، فهي تبذل جهداً في ترسيخ القوانين الصارمة المتعلقة بالاستعمال الجيد للأشياء، للزمن، للجسم وغيرها (Collonna. .F, 1975, p.131)

"لقد أنشئت فرنسا في 20 أكتوبر 1891 في مدرسة المعلمين ببوزريعة نظاماً خاصاً بالجزائريين الذين بدأت تعددهم لنشر أفكارها يصفه الوالي العام الفرنسي في الجزائر "جونار" سنة 1908 بأنه بالرغم من أن أولئك الطلبة كانوا من خدام فرنسا ويحمل بعضهم الجنسية الفرنسية إلا أنهم لم يسووا بالأوروبيين واليهود المتجنسين بالجنسية الفرنسية منذ 1871". (إبراهيمي الطاهر، 2004/2003، ص.433)

إن تنظيم الفرع الخاص بتعليم الأهالي يظهر مثلاً سلسلة من الاختلافات مقارنة مع تنظيم المدرسة العليا الأوروبية، فتلاميذ الأهالي في مصطفى باشا- وهو الموقع الأول للمدرسة- ينامون في مرقد جماعية، في حين أن التلاميذ الأوروبيين يملكون غرف فردية (...). وبشهادة أحد التلاميذ المعلمين الأهالي لدفعة 1925/1922 يقول أن أسوأ ذكرى له في الفرع الخاص هي المتعلقة بالإطعام والتمييز الذي كان بين المعلمين الفرنسيين والمعلمين الأهالي والذين كانوا يجلسون في جهة أخرى بعيدة عن المعلمين الفرنسيين. كما أن المعلمين الأهالي يأكلون في صحن من حديد، في المقابل أن زملائهم الفرنسيون يأكلون في صحن من خزف، كما أن الأهالي يجلسون على مقاعد من خشب تسع لأربع أشخاص، في حين أن الفرنسيين يملكون كراسي فردية. فمنذ 1920، يتم اختيار المراقبين المكلفين بالنظام الداخلي من طرف زملائهم من بين تلاميذ السنة الثالثة، في حين أن مراقبي فرع الأهالي لا يمكن اختيارهم إلا من بين التلاميذ الأوروبيين، أي أن تلاميذ الأهالي لا يمكن مراقبتهم إلا من طرف تلاميذ فرنسيين. إن الاختلاف في الأجور والامتيازات بين المعلمين

الأهالي والمعلمين الأوربيين بالنسبة للتعليم المخصص للأهالي بدأ يتلاشى تدريجيا ابتداء من سنة 1920، حيث ورد في مقدمة المرسوم الصادر في 1 أكتوبر 1920، والمحدد للأجور الجديدة للمكونين في الجزائر، بأنه يوجد صنفين من المكونين: المكونون الفرنسيون والذين يخضعون لنفس شروط الترقية التي يخضع لها زملائهم في العاصمة، والمكونون الأهالي الذين يحملون اسم المساعدين الأهالي.

القانون الجديد الصادر في 4 فيفري 1929 يرمي إلى إلغاء هذه الازدواجية، حيث تنص المادة 14 من هذا القانون على أن الأهالي المسلمين غير المواطنين الفرنسيين يقبلون وبنفس الصفة التي يقبل بها المواطنين الفرنسيين عندما يستجيبون لنفس شروط الاستعداد للوظائف وللأشغال العمومية". (Collonna. F, 1975, p.132) يمكن أن نجد أحكاما مدرسية حول التلاميذ المعلمين الأهالي les élèves-maitres indigènes بالمدرسة العليا للأساتذة منها:

- متعصب، يخفي ما يفكر فيه، ذكي، مثابر، قد يصبح سوى مساعد رديء.
- قليل التعليم، قليل الذكاء، متقرب من الثقافة الفرنسية، قد يصبح معلما جيدا.
- « Fanatique, sournois cache ce qu'il pense, intelligent, travailleur; ne fera probablement qu'un médiocre adjoint ».
- « Peu instruit, peu intelligent, bien français ; fera un bon instituteur ».
- يبدو أنه من الضروري أن يتم ترسيخ لدى تلميذ الأهالي، من خلال المحتوى البيداغوجي للمقررات الدراسية، انتمائه للجنس الأسفل، حيث هو نفسه يخجل من أصوله، فالغزو الفكري يمتد ليكمل الغزو العسكري.

(KOUADRIA.A, 2009, p.12)

فالمعيار الذي يتم الاعتماد عليه إذن في تقييم التلاميذ المعلمين الأهالي داخل المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة ليس متعلقا بنسبة ذكائهم ولا بمستوى تحصيلهم الدراسي،

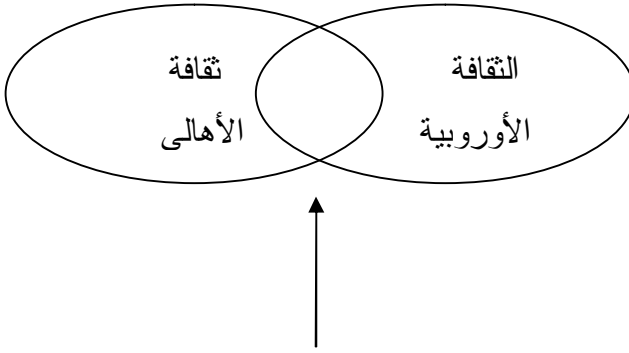
ملح تكوين المعلمين والأساتذة في الفترة الاستعمارية أ.بوضياف سميرة

وإنما يتعلق بمدى تعلقهم بالثقافة الفرنسية، وبالتالي الأفكار الفرنسية، لأن الأهالي يتصفون - حسب السلطات الفرنسية - بالتعصب والدين الإسلامي الذي يدينون به هو الذي يجعل منهم أفراد متعصبين.

فكل ما فعله الفرنسيون في الجزائر اتجه نحو دعم النظام الاستعماري القائم، حتى أن المدرسة اعتبرت أداة للاستعمار الفكري للجزائريين. (Benoune. M, 2000, p.150)

حسب فاسي Faci.S - وهو مؤسس صوت عامة الناس - فإن المثقفين الأهالي هم أحسن الوسطاء بين فرنسا والشعب المسلم، بحيث أن معرفتهم لمختلف الأوساط، ثقافتهم، احترامهم، استقلاليتهم، نزاهتهم، تعلقهم بفرنسا، تعتبر الضمان بالنسبة للسلطات العمومية. (Collonna. F, 1975, p.169)

والشكل الموالي يوضح هذه الفكرة :



ممتازين = وسطاء

يظهر الشكل المبين أعلاه بأنه توجد ثقافتين مختلفتين أثناء الحقبة الاستعمارية: ثقافة خاصة بالأهالي، وهي الثقافة العربية الإسلامية وثقافة أوروبية وهي ثقافة الفرنسيين وكل المستوطنين الذين كانوا يتواجدون في الجزائر خلال تلك الفترة، أما الثقافة التي تمزج بينهما، فهي خاصة بما يسمى بالوسطاء الثقافيين، حيث يتم اعتبارهم من بين

الممتازين-حسب فرنسا-ويتعلق الأمر بالطلبة الذين يزاولون دراستهم بالمدارس الفرنسية،ومن بينهم الطلبة المعلمين الأهالي.

فقد بادرت فرنسا بخلق فئة تكون واسطة بين الثقافتين الفرنسية والإسلامية، هم من أصل جزائري، لكن ثقافتهم وأفكارهم فرنسية. فلا هم ينتسبون إلى الثقافة الأوروبية، ولا هم ينتسبون إلى ثقافة الأهالي.

فالطالب داخل المدرسة يبقى محافظا على مظهره ولباسه الأصلي من خلال ارتدائه للعباءة والعمامة،وبذلك يستطيع أن يكتسب ثقة الأهالي، في المقابل يكون متشعبا بالأفكار الفرنسية،وبذلك يستطيع أن يكسب ثقة فرنسا، وهذا هو ملح الطالب بمدرسة تكوين المعلمين في الفترة الاستعمارية.

"فالهدف من تعليم الجزائريين ليس الارتقاء بمستواهم الفكري والثقافي ونشر العلم،بقدر ما كان الهدف هو نشر الأفكار الفرنسية ومحاولة السيطرة على عقولهم،والمدرسة تعتبر أفضل سلاح لذلك،حيث كتب برنارد Bernard مدير مدرسة المعلمين ببوزريعة يقول: ليس من الكرم أو الجود في شيء أن تنشر الجامعة العلم في القبائل(الأمازيغ)، بل دعونا نقول كلمة صريحة مدوية: إن ذلك في مصلحة فرنسا وحدها،وهو ما نضعه نصب أعيننا،وقد يضيف ذلك على تعليمنا طابعا خاصا ويساعد مدرسينا على تطبيق طرقهم ووسائلهم الخاصة،كما يضيفي الوقت نفسه على برامجنا طابعها الخاص، إنه لمن الأهمية بما كان أن نبث في أذهان الأهالي فكرة رفيعة ونقية عن وطننا بتلقين تلامذتنا دروسا تتناسب مع أعمارهم وتتفق مع درجة ثقافتهم عن عظمة فرنسا وجيشها وثروتها وليس من شك في أن مركزنا سيكون أقوى تدعيما لو استطعنا أن ندع الأهالي يفكرون من تلقاء أنفسهم أو بمحض إرادتهم،ويقولون فيما بينهم، ألا ما أقوى وأكرم هؤلاء الفرنسيين أنهم أحسن ما نود أن يكون عليه أساتذتنا،ليس أداة تجديد خلقي

فحسب بل هي على وجه الخصوص أداة سلطة وسلطان، ووسيلة نفوذ وسيطرة، وسنخلق من رعايانا عضدا مفيدا جدا وساعدا قويا لفرنسا". (وزارة التربية الوطنية، 2006، ص.117)

تظهر جليا الأهداف الحقيقية لمدرسة تكوين المعلمين والمدرسة الفرنسية ككل المعلنة منها والغير معلنة- حسب ما أدلى به مدير مدرسة تكوين المعلمين ببوزريعة- من حيث تحقيق مصالح فرنسا لا غير، وذلك بتعليم الأهالي سوى المبادئ الأولية للغة الفرنسية على اعتبارها لغة تواصل بين المستوطنين والأهالي، وكذلك من أجل استغلال الأهالي اقتصاديا، حيث يحتاج إليهم المعمرون لخدمتهم سواء داخل المنازل، في المزارع، وفي كل مجالات الحياة، كتوفير بعض الموظفين البسطاء للعمل في الإدارات المحلية. فالهدف الأساسي هو إنشاء جيل من الجزائريين يخدم الاستعمار الفرنسي واستغلاله بدل الرفع من مستواه العلمي والثقافي والذي يتناقض مع مصالح فرنسا وتوجهاتها الاستعمارية.

لكن لم تكن فرنسا تعلم أن المدارس الفرنسية وبخاصة منها مدرسة تكوين المعلمين ببوزريعة وحسب تصريحات مديرها الأول لودوك Leduk، أصبحت ورشات والتي أنتجت فيما بعد الأرواح الحقيقية وبالتالي الإخماد النهائي للاستعمار. (Benoune. M, 2000, p.150)

وتجسد ذلك من خلال مجموعة المثقفين الذين تكونوا في هذه المدارس والذين حملوا المشعل في ميادين عديدة بعد الاستقلال.

قائمة المراجع:

1- وزارة التربية الوطنية، مديرية التكوين، تكوين المعلمين، الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، الجزائر، 2006، ص.6

2-Gallissot. R, « Les effets paradoxaux de la catégorie d'origine indigène », in évolution historique de l'image de l'algérien dans le discours colonial, 4ème colloque international sur l'histoire de la révolution algérienne, université 20 aout 1955 Skikda, 25 et 26 octobre 2009, P.18.

3-KOUADRIA.A, « Le rapport à l'autre et représentations sociales dans l'idéologie coloniale:cas de l'Algérie », in évolution historique de l'image de l'algérien dans le discours colonial, 4ème colloque international sur l'histoire de la révolution algérienne, université 20 aout 1955 Skikda, 25 et 26 octobre 2009, P.P101.105.

4-Guidoum. L, Construction de stéréotypes liés à l'indigène dans les écrits coloniaux sur Constantine et sa région, in évolution historique de l'image de l'algérien dans le discours colonial, 4ème colloque international sur l'histoire de la révolution algérienne, université 20 aout 1955 Skikda, 25 et 26 octobre 2009, P.63.

5-KOUADRIA.A, « Manuels Scolaires et représentation de l'algérien », in évolution historique de l'image de l'algérien dans le discours colonial, 4ème colloque international sur l'histoire de la révolution algérienne, université 20 aout 1955 Skikda, 25 et 26 octobre 2009, P.5.

6-أحمد منور، "معالم السياسة التعليمية الاستعمارية في الستين سنة الأولى من الاحتلال"، من مجلة الشهاب الجديد، المجلد الثالث، العدد الثالث، مؤسسة الشيخ عبد الحميد بن باديس، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2004، ص.330

- 7- أحمد منور، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 334-335
- 8- KOUADRIA.A, « Manuels Scolaires et représentation de l'algérien », in évolution historique de l'image de l'algérien dans le discours colonial, 4ème colloque international sur l'histoire de la révolution algérienne, université 20 aout 1955 Skikda, 25 et 26 octobre 2009, P.6.
- 9-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،مدخل إلى علوم التربية،تكوين أساتذة التعليم الأساسي، المدرسة العليا لأساتذة التعليم التقني بوهران، 2005، ص.111
- 10-وزارة التربية الوطنية، مرجع سبق ذكره، ص.115
- 11-عبد القادر خليف،"السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر"، من مجلة الشهاب الجديد،المجلد الثالث،العدد الثالث،مؤسسة الشيخ عبد الحميد بن باديس،شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،عين مليلة،2004،ص.316
- 12-أحمد منور، مرجع سبق ذكره، ص.336
- 13-Benoune. M, Education culture et développement en Algérie, Marinoor Enag, 2000, P.150.
- 14-وزارة التربية الوطنية، مرجع سبق ذكره، ص.133
- 15- Collonna. F, Les instituteurs algériens (1883-1939, presses de la fondation nationale des sciences politiques, paris, 1975, P.10.
- 16- مصمودي زين الدين،عوامل التكوين وعلاقتها باتجاهات طلبة المدرسة العليا للأساتذة نحو مهنة التدريس من خلال دراسة تتبعية، مذكرة دكتوراه دولة في علم النفس التربوي، قسنطينة، 1998/1999.ص.45
- 17- مصمودي زين الدين، مرجع سبق ذكره،ص.46.
- 18- Collonna. F, op.cit, P.10.
- 19-Ibid, P.129.

20-Ibid, P.130.

21-Ibid, P.131.

22-إبراهيمي الطاهر، منظومة التشريع المدرسي والمردود التربوي للمدرسة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، قسنطينة، 2004/2003، ص.433.

23- Collonna. F, op.cit, P.132.

24-KOUADRIA.A, « Manuels Scolaires et représentation de l'algérien », op.cit, P.12.

25- Benoune. Op.cit, P.150.

26- Collonna. F, op.cit, P.169.

27- وزارة التربية الوطنية، مرجع سبق ذكره، ص.117.

28- Benoune. Op.cit, P.150.